

Distr.: General  
6 December 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة  
الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين  
والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات  
الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من  
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من منظمة سفيرييجيس كفينولوبي لنصرة المرأة وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## البيان

### مطلوب ضمان حقوق المرأة في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥

تودّ منظمة سفيريجيس كفينولوجي لنصرة المرأة أن تؤكد على الحاجة الماسّة إلى الاعتراف بما للمرأة من حقوق الإنسان كاملة وشاملة باعتبار ذلك منظوراً أساسياً في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن ندعو إلى توجّهٍ هدفٍ مستقل بذاته يتعلّق بالمساواة بين الجنسين ويفضي إلى تعميم البعد الجنساني في جميع الغايات والأهداف والمؤشرات.

إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمرأة والفتاة لم يُحرز نجاحاً. ومن أجل جعل الأهداف الجديدة حقيقة مستدامة، فمن الضروري أن تتبع من إطار يقوم على أساس منظور ينطوي على ما للمرأة من حقوق. ويجب أن تقوم الأولويات التي تم التأكيد عليها ضمن نطاق منهاج العمل للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بدور رئيسي في صياغة جدول الأعمال الجديد.

وقد ثبت في كثير من التقارير والمناقشات التي دارت أن حقوق المرأة ترتبط بصورة وثيقة بالأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويحتاج الأمر إلى رسم هدف قائم بذاته من أجل تحديد الأهداف التي ينبغي تعميمها ضمن جميع مجالات المجتمع.

وبما أن اللامساواة بين الجنسين تتسم بطابع هيكلي حيث توجد بشكل مباشر ابتداءً من مستوى المجتمع المحلي فصاعداً إلى مستوى المؤسسات الوطنية، فلا بد لأي هدف مستقل أن يواكبه تعميم المساواة بين المرأة والرجل في جميع الأهداف والغايات والمؤشرات. وفضلاً عن ذلك، فالأمر يستوجب ضمان التمويل الكافي والمستدام بما يكفل إقرار حقوق المرأة فضلاً عن المساواة بين الجنسين في الميزانيات الحكومية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

ومن الضرورة بمكان أن تسلّم الدول بحق المرأة في التعليم والعمل مما يؤدي إلى تمكينها من التوصل إلى حالة الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، فضلاً عن المساواة في تمثيل النساء والرجال في جميع جوانب صنع القرار.

ونريد أيضاً تسليط الأضواء على الصلات التي تربط ما بين المساواة بين الجنسين وبين إنهاء العنف الموجه ضد المرأة وعلى أهمية الحقوق الجنسية والإنجابية. وينبغي أن تعطى الأولوية لإنهاء العنف الموجه ضد المرأة مع رسم الأهداف وطرح المؤشرات بما يتيح إحراز

تقدّم حقيقي في حياة المرأة. وبصورة خاصة نودّ أن نشهد التسليم بأن البغاء يمثل شكلاً من أشكال العنف الموجه ضد المرأة، كما أن شراء الجنس لا بد من التسليم بأنه جريمة، وبأنه يشكل عقبة تحول دون تحقيق المساواة بين النساء والرجال، فضلاً عن كونه يشكل انتهاكاً لكرامة المرأة فيما يؤثر بصورة حاسمة على الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. ولا ينبغي استخدام عبارات لغوية من قبيل 'عمل جنسي' فهي لا تشير إلى اتفاقات دولية ومن ذلك مثلاً اتفاقية عام ١٩٤٩ المعنية بحظر الاتجار بالأشخاص واستغلال الآخرين لأغراض البغاء أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إن منظمة سفيريجيس كفينولوبي والمنظمات المنضوية في عضويتها تحثّ الدول والحكومات والأمم المتحدة على أن تكفل طرح ما يلي:

- هدف قائم بذاته يتعلّق بالمساواة بين الجنسين وبحقوق النساء والفتيات مزوداً بأهداف ومؤشرات واضحة من الناحية الجنسانية
- منظور شامل يتعلّق بالمساواة بين الجنسين ويسود جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن تعميم المنظور الجنساني في جميع الأهداف والغايات والمؤشرات
- تمويل كاف ومستدام لبنود حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الميزانيات الحكومية الإقليمية والوطنية والمحلية

وتسلّم المنظمة بالحاجة إلى حشد جهود حركة حقوق المرأة على المستوى العالمي، مع الاستثمار الكافي للمعارف والتجارب المتوافرة لهذه الحركة. ولزيد من تركيز جهودنا وضمان تنفيذ منهاج العمل، إضافة إلى تفعيل تنمية مستدامة وقائمة على مساواة الجنسين، فقد بادرت منظمنا إلى تنظيم مؤتمر نوردي معنيّ بحقوق المرأة.

ولسوف يُعقد المؤتمر النوردي في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ويهدف إلى إجراء استعراض نقدي للكيفية التي يمكن من خلالها التعجيل بتنفيذ منهاج العمل في ظل بيئة متغيّرة. ولسوف يطرح المؤتمر توصيات على حكومات البلدان النوردية بشأن اتخاذ إجراءات جديدة تتعلّق بحقوق المرأة. كما أن من عزمنا تمكين المنظمات النسائية وتحديد الجهود المبذولة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وباعتبار أن عملية وضع جدول أعمال إنمائي عالمي جديد بعد عام ٢٠١٥ تمضي في خط متواز مع التحضير للمؤتمر النوردي، فإن المنظمات النسائية في المنطقة النوردية تعترف بالإمكانية التاريخية المتاحة لها من أجل الإسهام بطرح أفكار جديدة ورسم نهج مبتكرة في هذا الخصوص.